

بيان صحفي

الديمقراطية والدكتاتورية كلتاهما تطبقان الاقتصاد الرأسمالي

الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على ميزانية ٢٠١٥/٢٠١٤ سيدمر الاقتصاد الباكستاني

(مترجم)

عقد وزير المالية الباكستاني إسحاق دار مؤتمرا صحفيا يوم السبت العاشر من أيار/مايو ٢٠١٤ بمشاركة مبعوث صندوق النقد الدولي جفري فرانكس وأعلننا خلاله الاتفاق على ميزانية عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وبموجب الاتفاق سيتم جباية ٢٠٠ مليون روبية من خلال فرض ضرائب جديدة، وتخفيض معونات الطاقة ورسوم الاستيراد خلال ثلاث سنوات.

إن الحكام في باكستان سواء الديمقراطيون والدكتاتوريون يقومون دائما بأخذ موافقة صندوق النقد الدولي على الميزانية، والذي هو أداة استعمارية غربية، بينما يوهمون الناس بادعائهم أن الميزانية هي شأن داخلي. لقد أظهر وزير المالية في نظام رحيل/نواز، بتصريحه العلني عن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في مؤتمر صحفي حاشد، أظهر أن باكستان الدولة النووية ذات الـ ١٨٠ مليون نسمة غير مستقلة في شؤونها الاقتصادية.

إن الحصول على موافقة صندوق النقد الدولي لميزانية ٢٠١٥/٢٠١٤ سيجعل اقتصاد باكستان تابعا للمؤسسات الاستعمارية الدولية، بينما سيدمر الصناعة والزراعة المحلية. إن جباية ٢٢٠ مليون روبية على شكل ضرائب جديدة وخفض معونات الطاقة يعني زيادة في أسعار المواد الخام وتكاليف الصناعة والتجارة المحلية مما يؤدي إلى زيادة في تكاليف الإنتاج، وفوق ذلك فإن تخفيض رسوم الاستيراد سيحد من قدرة البضائع المحلية على المنافسة، حيث ستخفض قيمة البضاعة المستوردة من المصانع الأجنبية، ما سيؤدي في النهاية إلى إغلاق مزيد من المصانع المحلية وخسائر فادحة في الإنتاج الزراعي وازدياد البطالة.

هذه هي الحقيقة المخزية للميزانية الباكستانية، التي أظهرها وزير ماليتنا "القدير"، قبل أسابيع من إقرارها، بأنها ميزانية "مستوردة"، ومع ذلك ستبقى الحكومة مصرة على أن الميزانية ستكون "محلية"، وأنها وضعت لمصلحة البلد والشعب، بينما الحكام الديمقراطيون والدكتاتوريون هدفهم هو حماية مصالح أسيادهم الغربيين وخصوصاً أميركا، والتأكد من تدمير الصناعة والزراعة الباكستانية حتى لا تصبح باكستان قوة اقتصادية أبداً، بل لتظل مجبرة على السير بحسب التعليمات الأمريكية.

لقد دفعت الديمقراطية والدكتاتورية باكستان إلى الحضيض، وإن ما يحتاجه هذا البلد إنما هو دستور مستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية فقط، فهو الذي يرفع باكستان لتتبوأ مكانها الحقيقي، في ظل دولة الخلافة التي ستطبق هذا الدستور الذي يمكّن الدولة من جني عائدات ضخمة من خلال إدارة والإشراف على الثروات الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن والكهرباء، والتي هي ملكيات عامة، وجمع الخراج على الأراضي الزراعية، إضافة إلى عائدات ملكية الدولة مثل الصناعات الثقيلة والاتصالات والمواصلات بدون فرض ضرائب على الفقراء، كل هذا سيجعل الدولة تستغني عن القروض الأجنبية، حيث ستحرر دولة الخلافة البلاد من تبعيتها للمؤسسات المالية الغربية، وسيكون ذلك قريباً بإذن الله.

شاهزاد شيخ

نائب الناطق الرسمي لحزب التحرير في باكستان

